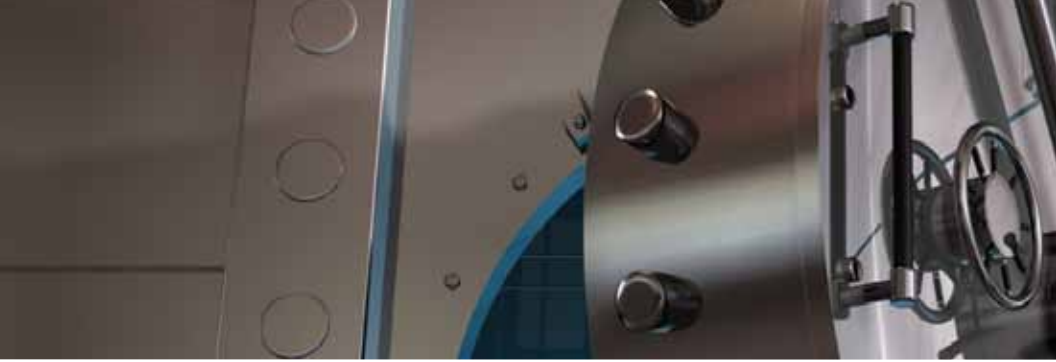




وزارة الخارجية الأمريكية

جبة النشر: A/GIS/GPS
أيار / مايو 2012



أدوات وإجراءات الولايات
المتحدة لاستعادة الأصول:
دليل عملي للتعاون الدولي



”يتعين علينا التعاون فيما بيننا لضمان عدم احتفاظ المسؤولين الفاسدين بالعائدات غير المشروعة لأعمال الفساد التي يقومون بها. ليست هناك أي وسيلة لطيفة لقول ذلك: عندما يقوم اللصوص بسلب ونهب خزائن دولهم وسرقة مواردها الطبيعية واختلاس مساعدات التنمية، فإنهم يحكمون على أطفال وطنهم بمواجهة المجاعة والأوبئة. وأمام هذا الظلم الصارخ، فإن استعادة الأصول هي ضرورة عالمية“.

وزير العدل الأمريكي إريك هولدر

المنتدى العالمي الرابع، الدوحة، نوفمبر 2009.

أدوات وإجراءات الولايات المتحدة لاستعادة الأصول:
دليل عملي للتعاون الدولي

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالمعركة الدولية ضد الفساد وبضمان منع القادة الفاسدين من الحصول على ملاجئ آمنة في الولايات المتحدة لثرواتهم المسروقة، كما أنها ملتزمة بضمان استعادة الأصول المسروقة وإعادتها إلى الأشخاص الذين كانوا ضحايا للفساد. في عام 2010 أطلقت وزارة العدل الأمريكية مبادرة كليبتوكراسي¹ لاستعادة الأصول من أجل توفير المزيد من الدعم لجهود التعاون في هذا المجال. إن المبادرة التي يشرف عليها قسم مصادرة الأصول ومكافحة تبييض الأموال التابع لوزارة العدل، قامت بتخصيص فريق مكرس من المحامين والمحققين والمحللين الماليين مسؤول عن إجراء التحقيقات ومحاكمة قضايا استعادة الأصول، والبناء على النجاحات السابقة للولايات المتحدة في مصادرة أرصدة الحكام اللصوص في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. ومنذ عام 2004 صادرت الولايات المتحدة أكثر من 168 مليون دولار وأعادتها للضحايا في الخارج من خلال التعاون الوثيق مع وكالات فرض القانون والمسؤولين القضائيين حول العالم. وهناك العديد من القضايا التي مازالت في مرحلة التحقيق أو قيد الإجراءات القانونية.

يوفر هذا الدليل معلومات عملية حول الكيفية التي تستطيع من خلالها الولايات المتحدة مساعدة الدول الأخرى على استعادة الأصول – بما في ذلك المساعدات في تحقيقات تعقب الأصول، تجميدها، مصادرتها، التحفظ عليها، وتنفيذ المذكرات الأجنبية الخاصة بالإعتقال ومذكرات المصادرة. والخطوات المحددة التي تستطيع الدول وسلطات الاختصاص القانوني الأجنبية الأخرى اتخاذها للوصول إلى هذه المساعدة والتعاون.

للحصول على المزيد من المعلومات أو المساعدة بشأن قضايا معينة، الرجاء الإطلاع على معلومات الإتصال المشار إليها في الجزء الخلفي لهذا الدليل. وستعتمد الأدوات المتوفرة (الإجراءات الرسمية مقابل غير الرسمية) على نوعية المساعدة المطلوبة والإتفاقيات، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، المعمول بها في كلا البلدين. يجب أن تكون جميع الطلبات باللغة الإنجليزية أو مصحوبة بترجمة باللغة الإنجليزية.

يرحب المسؤولون الأمريكيون بالتساؤلات غير الرسمية ويستطيعون توفير العديد من أشكال المساعدة قبل تلقي طلب رسمي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة. إن لدى الولايات المتحدة العديد من الملحقيين في مجال فرض القانون والملحقين التابعين لوزارة العدل المكلفين بالعمل في الخارج والذين يستطيعون تسهيل المساعدة لدعم التحقيقات الأجنبية. يستطيع المهنيون الممارسون التواصل مع المسؤولين الأمريكيين بشأن تلك الطلبات أو التساؤلات – من خلال الاتصال بالجهات المشار إليها هنا ومن خلال الملحقيين في بلدك – قبل تقديم الطلبات الرسمية.

الوكالات الأمريكية الرئيسية التي تدعم قضايا استعادة الأصول:

- وزارة العدل، إدارة الشؤون الجنائية، قسم مصادرة الأصول ومكافحة غسيل الأموال.
- وزارة العدل، إدارة الشؤون الجنائية، مكتب الشؤون الدولية.
- وزارة الأمن الداخلي، تحقيقات الأمن الداخلي التي تجريها إدارة الهجرة والجمارك.
- وزارة العدل، مكتب التحقيقات الفدرالي.

¹ كليبتوكراسي مأخوذة من الكلمة اليونانية وتعني "حكم اللصوص".

الدعم الأمريكي لاستعادة الأصول وتطبيق الفصل الخامس من معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- فرق متخصصة مكرسة: في عام 2010 أطلقت وزارة العدل مبادرة كليبتوكراسي لاستعادة الأصول من أجل توفير المزيد من الدعم للتعاون في هذا المجال، بما في ذلك من خلال زيادة عدد الموظفين المختصين. ويوجد في مكتب تحقيقات الأمن الداخلي ومكتب التحقيقات الفدرالي موظفون مكرسون للتحقيق في قضايا الفساد الدولية.
- ترويج السياسة على المستوى متعدد الأطراف: عملت الولايات المتحدة مع الشركاء في مجموعة الدول العشرين خلال قمة سيول من أجل اعتماد إلتزامات للتعاون في استعادة الأصول وللترحيب، في قمة كان، بمبادئ الاستعادة الفعالة للأرصدة.
- القيادة في الوقاية: من خلال دعم الولايات المتحدة، قامت مجموعة الدول العشرين أيضا بدعوة فريق العمل الخاص بالشؤون المالية لدراسة العلاقة المترابطة بين الفساد وغسل الأموال. وستسعى الولايات المتحدة لتعزيز متطلباتها المتعلقة بالإفصاح عن معلومات الملكية والاستفادة أثناء إنشاء الشركة كواحد من التزاماتها بموجب مبادرة الشراكة الحكومية المفتوحة.
- دعم المبادرات متعددة الأطراف: إن الولايات المتحدة شريكة في مبادرة استعادة الأصول المسروقة. كما أن الولايات المتحدة عضو في شبكة كامدين متعددة الوكالات لاستعادة الأصول، كما قامت بدعم تطوير مبادرات إقليمية مشابهة لمبادرة كامدين، إضافة إلى مبادرة النقطة المحورية لاستعادة الأصول المدعومة من قبل الأنترنت وستار.
- تعزيز بناء القدرات: تدعم الولايات المتحدة نطاقا واسعا من أنشطة المساعدات التقنية لمكافحة الفساد، بما فيها توفير الدعم المالي والخبرة لورش العمل الإقليمية لاستعادة الأصول ووضع متخصصين في استعادة الأصول في دول تجرى فيها التجارب. لقد ساهمت الخبرة الأمريكية في اجتماعات الخبراء ووضع دلائل لأفضل الممارسات للمهنيين الممارسين.

أ. المساعدة في التحقيقات

لكي تتم استعادة عائدات الفساد التي تكون إما موجودة داخل الولايات المتحدة أو يتم تمريرها عبر الولايات المتحدة فإنه يتعين على سلطة الاختصاص الأجنبية أن تكون قادرة على تحديد الأصول أو مساعدة الولايات المتحدة على تحديد تلك الأصول. وهناك العديد من الآليات التي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها المساعدة على تحديد وتعقب الأصول التي يكون مصدرها أعمال إجرامية.

عادة ما تكون الخطوة الأولى المتاحة أمام سلطات الاختصاص الأجنبية لتحديد الأصول داخل الولايات المتحدة هي تقديم طلب للمساعدة بشكل غير رسمي في التحقيقات.

أ. المساعدة غير الرسمية في التحقيقات

جمع الأدلة بشكل غير رسمي

من الممكن أن تعرض الولايات المتحدة تقديم الدعم لتحقيق أجنبي من خلال استخدام إجراءات التحقيق الاعتيادية مثل استجواب الشهود، المراقبة البصرية، عمليات البحث في السجلات العمومية، وتوفير الوثائق العامة. ومن أجل طلب هذا النوع من المساعدة، يتعين على سلطات فرض القانون الأجنبية الاتصال بالمحققين الأمريكيين في دولهم وأو حلقات الاتصال في وزارة العدل المشار إليها في هذا الدليل.

شبكات التحقيق

إن الولايات المتحدة عضو في عدد من شبكات الممارسين المتعلقة باستعادة عائدات الفساد أو عائدات الجريمة بشكل أوسع، بما في ذلك شبكة كامدين متعددة الوكالات لاستعادة الأصول ومبادرة النقطة المحورية لاستعادة الأصول (المدعومة من قبل ستار والإنتربول). كما تقوم هذه الشبكات بتسهيل المساعدة والتعاون خلال التحقيقات.

ب. المساعدة الرسمية في التحقيقات

طلبات المساعدة القانونية المتبادلة

من الممكن تقديم الطلبات الرسمية للحصول على المساعدة، مثل الطلبات الرسمية لخدمة التعامل، الشهادات القسرية أو تحت القسم، توفير السجلات المالية أو سجلات الطراف الثالث، تأكيد مطابقة السجلات، وعمليات البحث، بناء على معاهدة ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة، أو اتفاقية متعددة الأطراف، أو رسالة إنابة قضائية تقديرية أو رسالة للطلب. تعتبر الطلبات الرسمية ضرورية أيضا لتنفيذ قرارات الاعتقال أو تنفيذ أحكام المصادرة. إن السلطة المركزية الأمريكية لتلقي الطلبات الرسمية للمساعدة القانونية المتبادلة هي مكتب الشؤون الدولية في وزارة العدل. يتم تنفيذ طلبات المساعدة القانونية بما يتماشى مع بنود المعاهدة أو الاتفاقية المستخدمة (إذا كانت

قائمة) والقوانين المحلية الأمريكية. وتحدد بنود المعاهدة أو الاتفاقية المعلومات التي يتعين تضمينها في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. بشكل عام، يتعين توفير المعلومات التالية في طلب الحصول على المساعدة من الولايات المتحدة:

1. اسم المعاهدة أو الاتفاقية المعتمدة لدعم الطلب؛
2. اسم السلطة التي تقوم بالتحقيق/المحاكمة؛
3. ملخص لحقائق القضية؛
4. نصوص البنود القانونية أو المواثيق القابلة للتطبيق، بما في ذلك العقوبات التي تترتك عليها التحقيقات أو المحاكمة؛
5. تفسير للمساعدة المطلوبة ومدى علاقتها بالتحقيق أو الإجراءات والتي تشكل الأرضية الأساسية للطلب؛ و
6. أي متطلبات خاصة مثل السرية أو الاستعجال وأسباب تلك المتطلبات.

يقوم مكتب الشؤون الخارجية في وزارة العدل، باعتباره حلقة الاتصال الرئيسية لجميع طلبات المساعدة القانونية الرسمية من الولايات المتحدة، بالتعاون مع نظرائه الأجانب ومع المحققين الأمريكيين ومسؤولي تنفيذ القانون الآخرين من أجل تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. يستطيع مكتب الشؤون الخارجية أيضا توفير التوجيهات حول أفضل طريقة لصياغة الطلبات.

طلبات 314 (أ)

من أجل مواصلة تعقب الأصول لتحديد ما إذا كان شخص، أو كيان، أو منظمة لديه/ لديها حساب في مؤسسة مالية أمريكية، فإن سلطة الاختصاص الأجنبية قد تطلب الحصول على المعلومات من وحدة الاستخبارات المالية الأمريكية – شبكة مكافحة الجرائم المالية (فين سين) – من خلال إجراء يشار إليه بطلب 314 (أ). حال تلقي طلب 314 (أ) يتعين على المؤسسات المالية الأمريكية البحث في سجلاتها وتحديد ما إذا كانت المؤسسة قد فتحت حسابا أو أجرت معاملة بالنيابة عن الشخص أو الكيان، أو المنظمة التي تشبهه وكالات تنفيذ القانون بشكل معقول – بناء على أدلة موثوقة- في انخراطها في أنشطة ملحوظة لغسل الأموال². ولإظهار أهمية غسل الأموال، تتطلب شبكة مكافحة الجرائم المالية توفير وثائق تظهر حجم أو مدى تأثير القضية؛ المبالغ المالية المشبوهة؛ تأثير الأنشطة الإجرامية الخفية؛ انخراط المنظمة الإجرامية؛ التدايعات الإقليمية المتعددة؛ و/أو الحقائق الأخرى التي تظهر مدى أهميتها. يتعين أيضا على الجهة التي تقدم الطلب تأكيد أنها لم تتمكن من تحديد المعلومات المطلوبة عبر الأساليب التقليدية للتحقيق والتحليل. الحقائق الأخرى التي تظهر مدى أهميتها. يتعين أيضا على الجهة التي تقدم الطلب تأكيد أنها لم تتمكن من تحديد المعلومات المطلوبة عبر الأساليب التقليدية للتحقيق والتحليل.

² يمكن أن يكون طلب 314 (أ) قائما أيضا على أساس الأنشطة الإرهابية المشبوهة.

- سلطة الاختصاص الأجنبية التي تقدم الطلب: اتفاقيات التعامل بالمثل المبرمة بين الولايات المتحدة وبعض سلطات الاختصاص الأجنبية تسمح لسلطات تنفيذ القانون في تلك الدول بتقديم طلبات الحصول على معلومات تتعلق بالتحقيقات في قضايا غسل الأموال الملحوظة إلى المؤسسات المالية الأمريكية من خلال شبكة مكافحة الجرائم المالية. وخلال تقديم طلب 314 (أ) يتعين على وكالة تنفيذ القانون الأجنبية إتمام استمارة تأكيد طلب 314 (أ) واستمارة المعلومات المعنية وتقديمها إلى الملحق الأمريكي لشؤون تنفيذ القانون. ويقوم الملحق بمراجعة الطلب وضمان أنه مُقدم من جهة مشروعة. ثم يقوم حينها الملحق بإحالة الطلبات المكتملة إلى شبكة مكافحة الجرائم المالية.

طلبات إيجمونت

الولايات المتحدة عضو في مجموعة إيجمونت، وهي جمعية تضم 127 من المؤسسات المالية من حول العالم اتفقت على تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية مع بعضها البعض دعماً للتحقيقات بشأن الجرائم والإرهاب.³ يستطيع مسؤولو تنفيذ القانون في الدول الأعضاء في مجموعة إيجمونت، عندما تسمح القوانين المحلية بذلك، طلب المعلومات الاستخباراتية المالية من دول عضو أخرى من خلال مؤسساتها المالية. ويمكن أن تشمل المعلومات المتوفرة معلومات الحساب المصرفي، استثمارات نقل الأموال العينية عبر الحدود، المعلومات الجنائية، والسجلات المحتمل وجودها في السجلات العمومية.

II. مصادر الممتلكات المرتبطة بالمخالفات الأجنبية

عند تحديد الأصول، تقدم الولايات المتحدة وسيلتين لمساعدة الدول على استعادة الأصول. أولاً، إذا كان لدى الدولة أو سلطة الاختصاص الأجنبية قرار أجنبي ضد الرصيد، فإن لدى الولايات المتحدة سلطة تطبيق ذلك القرار حال الحصول على طلب المساعدة القانونية المتبادلة المناسب من سلطة الاختصاص الأجنبية. ثانياً، إذا لم تحصل سلطة الاختصاص الأجنبية بعد على قرار أجنبي ضد الرصيد، فإن الولايات المتحدة قد تستطيع بدء التصرف في الولايات المتحدة، إما من خلال المصادرة الجنائية أو كمصادرة "غير قائمة على الإدانة" (مدنية). هذه القدرة تكون مبنية على أساس سلطة المصادرة لدى الولايات المتحدة.

أ. سلطة المصادرة لدى الولايات المتحدة

تستطيع الولايات المتحدة مصادرة الممتلكات الموجودة داخل مناطق الاختصاص للولايات المتحدة والتي تشكل مخالفة أو يكون مصدرها هو نطاق واسع من المخالفات المحلية والأجنبية أو تكون مرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، تمتد سلطة المصادرة لدى الولايات المتحدة لتشمل عائدات الأعمال الإجرامية والآليات الموجودة داخل الولايات المتحدة والمتصلة بمجرم يحاكم في الولايات المتحدة أو متصلة بعمل إجرامي يحدث جزء منه في الولايات المتحدة.

³ توجد المزيد من المعلومات على الموقع التالي: www.egmontgroup.org

أنواع إجراءات المصادرة في الولايات المتحدة

- المصادرة الجنائية: بعدما تتم إدانة الشخص فإن مصالح الشخص، المدان في الممتلكات التي تشكل عائدات الجريمة أو الممتلكات المستخدمة للقيام بالجريمة، تخضع للمصادرة لصالح الولايات المتحدة كجزء من العقوبة الجنائية. إذا تم اعتماد المصادرة الجنائية فإنه يتعين على المحكمة ممارسة السيطرة على الشخص المتهم.
- المصادرة التي لا تكون قائمة على أساس الإدانة: تتم تلك الإجراءات ضد الممتلكات وليس الشخص المتهم، كما أنها لا تتطلب توفر الإدانة. ومن خلال القيام بعملية المصادرة التي لا تكون قائمة على أساس الإدانة، يتعين على المحكمة ممارسة السيطرة على الممتلكات التي تشكل موضوع المصادرة. ويتطلب هذا النوع من المصادرة توفر دليل على علاقة الترابط بين الممتلكات المعنية الخاضعة للمصادرة وبين النشاط الإجرامي. وتكون تلك الإجراءات مفيدة بشكل خاص في الحالات التي يكون من غير الممكن توفر الإدانة الجنائية، مثل الحالات التي تكون فيها الممتلكات في حيازة شخص هارب من العدالة أو مجرم توفي أو غير متوفر لكي تتم محاكمته في الولايات المتحدة. تستطيع الولايات المتحدة بدء إجراءات المصادرة التي لا تكون قائمة على أساس الإدانة ضد عائدات واليات بعض المخالفات الأجنبية المحددة التي تستند على عمليات غسل الأموال وبعض المخالفات التي تحدث في الولايات المتحدة وتحمل في طياتها مكونات أجنبية.⁴

ب. حجز الأصول: بموجب مذكرة اعتقال أو إتهام أو تنفيذ دولية

الحجز (التجميد أو المصادرة) بموجب مذكرة اعتقال أو اتهامات أجنبية

بموجب القوانين المحلية للولايات المتحدة، تستطيع المحاكم، وبموجب طلب المدعين العامين، إصدار قرار مؤقت (قابل للتجديد) لمدة 30 يوما بتجميد الأصول الموجودة داخل الولايات المتحدة وذلك بناء على دليل بالاعتقال أو تهمة في دولة أجنبية تحسبا لتقديم طلب بالمصادرة التي لا تكون قائمة على أساس الإدانة ضد الممتلكات بموجب قائمة التهم الأجنبية التي يمكن أن تسفر عن قرار مصادرة بموجب القوانين الأمريكية. وخلال القيام بهذه المصادرة، تستطيع الولايات المتحدة تقديم طلب لأي ضابط قضائي فرالي (قاض) في المقاطعة التي توجد فيها الممتلكات لإصدار قرار أحادي الجانب لمصادرة الممتلكات الخاضعة للمصادرة لمدة لا تزيد عن 30 يوما، خلال فترة انتظار توفير الأدلة. إذا تم تطبيق الأسلوب الأحادي الجانب، لا يتم إصدار مذكرة لإبلاغ الأطراف المعنية. ويمكن تمديد الفترة في حال قدرة السلطات الأمريكية على إظهار "سبب وجيه":

وأثناء التطبيق الذي يكون على أساس المعلومات المقدمة من طرف سلطة الاختصاص الأجنبية عبر طلب بموجب اتفاقية للتعاون القانوني المتبادل أو اتفاقية متعددة الأطراف، يتعين على المدعين العامين الأمريكيين تحديد طبيعة وملايسات التهم الأجنبية، إضافة إلى الأرضية الأساسية للاعتقاد بأن الشخص المعتقل أو المتهم لديه ممتلكات في الولايات المتحدة يمكن أن تكون عرضة للمصادرة بموجب القوانين الأمريكية، التي ستتطلب بعض الأدلة على أن

⁴ تستطيع الولايات المتحدة بدء هذا النوع من التصرفات بشأن عمليات غسل الأموال الأجنبية التي تشمل عمليات الفساد؛ رشوة مسؤول حكومي؛ إساءة تخصيص الأموال؛ السرقة؛ أو اختلاس الأموال العامة من طرف مسؤول حكومي أو من أجل مصلحته؛ الإرتزاز؛ والمخالفات التي تتطلب بشأنها الاتفاقيات متعددة الأطراف الترحيل أو المحاكمة. إضافة إلى ذلك، فإن بعض المخالفات الجنائية الأمريكية تشمل عناصر المسؤولية الجنائية الدولية، على سبيل المثال، التحويل أو النقل عن علم إلى داخل الولايات المتحدة أو منها إلى الخارج عبر "مشروع تجاري اجنبي" للممتلكات التي تم الحصول عليها عبر السرقة والنقل وتبلغ قيمتها 5000 دولار أو أكثر.

الممتلكات المعنية لها علاقة محتملة بالعائدات المرصودة من الجريمة الأجنبية. كما يتعين على التطبيق أن ينص على الحاجة لتوفر قرار بالاعتقال من أجل الحفاظ على توفر الممتلكات لفترة من الوقت تكون ضرورية للحصول على أدلة من الدولة الأجنبية أو جهة أخرى يمكن استخدامها في حالة المصادرة أو التحفظ المرتقبة للممتلكات.

إضافة إلى المعلومات العامة المشار إليها أعلاه والتي يجب تضمينها في طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يجب أن تشمل طلبات الحجز المقدمة إلى الولايات المتحدة بموجب هذا القسم معلومات تظهر السبب المحتمل بأنه تم ارتكاب جريمة والربط بين تلك الجريمة والأصول المحددة التابعة للشخص المتهم.⁵ كما يجب تضمين معلومات إضافية متوفرة مثل شهادات الشهود، والوثائق ذات العلاقة وغيرها. أنظر إلى الفقرات التالية للإطلاع على قائمة أكثر تفصيلاً للأشياء التي يتعين تقديمها إلى الولايات المتحدة للقيام بعملية الحجز.

الحجز من خلال تطبيق الأوامر والأحكام الأجنبية

تمتلك الولايات المتحدة القدرة على تطبيق مذكرات الحجز الأجنبية وأحكام المصادرة الأجنبية بموجب طلبات اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة أو بموجب الطلبات التي تُقدم بناءً على اتفاقيات معينة متعددة الأطراف، بما فيها معاهدة فيينا علم 1988، إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. يجب أن تكون الجريمة، التي يتم حجز الممتلكات بموجبها ومصادرتها في نهاية المطاف، أن تكون جريمة تُخضع الممتلكات للمصادرة بموجب القوانين الأمريكية، وتشمل أعمالاً ضمنية تم القيام بها في الولايات المتحدة.

ج. الأمور التي يجب توفيرها للولايات المتحدة من أجل حجز الأصول داخل الولايات المتحدة

تنفيذ مذكرة حجز أجنبية

يتعين على الدولة التي تقدم الطلب توفير الأمور التالية لمكتب الشؤون الخارجية في الطلب المقدم بموجب اتفاقية التعاون القانوني المتبادل أو معاهدة متعددة الأطراف:

- ملخصاً بحقائق القضية وأي معلومات أخرى مطلوبة بموجب الاتفاقية أو المعاهدة المعنية؛
- نسخة من مذكرة الحجز صادرة عن محكمة الدولة التي تقدمت بالطلب وتحدد بالتفصيل الأصول داخل الولايات المتحدة التي يجب حجزها، أو بدلاً عن ذلك، مذكرة تأمر بحجز جميع الأصول المملوكة للشخص المتهم، يكون من المفضل أن تنص على مبلغ العائدات الإجرامية المحددة إلى غاية تاريخ الإصدار؛ و
- بياناً يحدد بأن الدولة التي تقدم الطلب قد جمعت بموجب الإجراءات القانونية المتبعة بما فيها إصدار مذكرات للإبلاغ عن جميع الإجراءات لجميع الأشخاص المعنيين بالممتلكات خلال فترة زمنية مناسبة

⁵ كي يكون هناك سبب محتمل، يجب أن تشمل طلبات الحجز معلومات كافية لإثبات وجود اعتقاد معقول بأن الشخص قد ارتكب جريمة. ويعتبر السبب المعقول معياراً من معايير الأدلة يكون أكثر قوة من معيار "الاشتباه المعقول" ولكنه أقل من المطلوب للإدانة الجنائية.

من أجل المطالبة بأية حقوق في تلك الممتلكات أو التأكد من أن المحكمة التي أصدرت المذكرة لديها الاختصاص القانوني (الحق القانوني) في إصدار مثل تلك الأوامر وبأنه ليست هناك أية أدلة على أن القرار قد صدر نتيجة للتزوير.

تقديم طلب بالحجز قبل بدء توجيه تهمة أجنبية، أو قبل إصدار مذكرة حجز أجنبية

يتعين على الدولة التي تقدم الطلب تزويد مكتب الشؤون الدولية بالأمر التالى خلال الطلب بموجب اتفاقية للمساعدة القانونية المتبادلة أو معاهدة متعددة الأطراف:

- ملخص بحقائق القضية وأية معلومات أخرى لازمة بموجب اتفاقية أو معاهدة معينة؛ و
 - إفادة (بيان تحت القسم) من مسؤول أجنبي على إطلاع بالقضية ويشمل:
 - طبيعة التحقيق وهويات المشتبه فيهم والوحدات التي استخدموها؛
 - مذكرات قانونية أجنبية وملخصا للمخالفات التي يجري التحقيق بشأنها و/ أو المدان بها والحقائق التي تشكل أرضية تلك المخالفات؛
 - تاريخ وقوع المخالفات والحقائق التي بنيت عليها الاتهامات المحتملة؛
 - الأصول التي سيتم حجزها (مع الأرقام المصرفية المؤكدة أو معلومات التعريف الأخرى)؛
 - تفسيراً للعلاقة بين الأصول المعنية التي سيتم حجزها في الولايات المتحدة والتصرف الإجرامي للمشتبه به؛
 - تفسيراً لأية علاقة بين المشتبه فيهم وبين شركات تكون الأصول مسجلة باسمها؛
 - الأدلة الداعمة وأي أمور تشير إلى مصداقية تلك الأدلة؛ الأدلة الداعمة وأي أمور تشير إلى مصداقية تلك الأدلة؛
 - الأساس المنطقي للاعتقاد بأنه سيتم توجيه التهم وبأن الممتلكات ستعرض للحجز في المستقبل؛
 - ما إذا كانت الأصول المحددة قابلة للحجز مثل العائدات، الممتلكات التي يمكن تعقبها كعائدات، الأدوات، أو ستكون عرضة لحكم قائم على أساس القيمة؛ و
 - الإجراءات القانونية المعمول بها التي تم اتخاذها أو سيتم اتخاذها في الدولة التي تقدم الطلب.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب تلقي الطلبات التي ستسمح للمدعين العامين الأمرين بإقناع محكمة أمريكية بتوافر القابلية للحجز المزدوج. وهو ما يعني بأن التصرف الإجرامي المحدد الذي يبرر حجز أو مصادرة الأصول يجب أن يتم الإقرار أيضاً بأنه تصرف وهو ما يعني بأن التصرف الإجرامي المحدد الذي يبرر حجز أو مصادرة الأصول يجب أن يتم الإقرار أيضاً بأنه تصرف إجرامي في الولايات المتحدة ويكون من الممكن بموجبه القيام بالمصادرة في حال لو حدث نفس التصرف داخل الولايات المتحدة.

تطبيق حكم نهائي بالمصادرة

يتعين على الدول مقدمة الطلب تزويد مكتب الشؤون الدولية، في طلب بموجب اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة أو معاهدة متعددة الأطراف، بالأمر التالية:

- ملخص بحقائق القضية وأية معلومات أخرى لازمة بموجب اتفاقية أو معاهدة معينة؛ و
- نسخة مصادق عليها للحكم النهائي غير القابل للطعن بالمصادرة؛ و
- إفادة (بيان تحت القسم) تشير إلى:
 - أن الحكم غير قابل للمزيد من الطعون؛
 - أن الدولة مقدمة الطلب قد التزمت الإجراءات القانونية المعمول بها (بما في ذلك إخطار جميع الأشخاص المعنيين بجميع الإجراءات القانونية والذين لديهم مصلحة في الممتلكات خلال فترة زمنية كافية لتقديم أي إداعات بالحق فيها)؛
 - أن المحكمة التي أصدرت الحكم تتمتع بالاختصاص القضائي (الحق القانوني) لإصدار مثل تلك الأحكام؛ و
 - عدم وجود أدلة تفيد بأن الحكم قد صدر نتيجة للغش.

القيام بعملية مصادرة للأصول الأجنبية داخل الولايات المتحدة

في حال كانت السلطات الأمريكية ستقوم بعملية حجز داخل الولايات المتحدة، أو بعملية مصادرة، فإنه يتعين على المسؤولين الأجانب توفير جميع الأدلة المتوفرة التي تحدد العلاقة بين الممتلكات التي سيتم حجزها وبين النشاط الإجرامي، مثل السجلات المالية، استجوابات الشهود، الشهادات تحت القسم، القوانين ذات العلاقة التي تحدد بأن النشاط إجرامي، وثائق الإدانة إذا كانت متوفرة، والمعلومات الأخرى ذات العلاقة عند الطلب.

الطلبات التي تسعى لحجز أو مصادرة ممتلكات إجرامية في الولايات المتحدة يجب أن تشمل المعلومات الإضافية التالية:

1. تحديدا للأرصدة التي سيتم حجزها أو مصادرتها (بما فيها أرقام الحسابات المصرفية أو معلومات تعريف مفصلة أخرى)؛
2. تفسيراً للعلاقة بين الأصول المحددة التي سيتم حجزها أو مصادرتها في الولايات المتحدة وبين النشاط الإجرامي الذي قام به المشتبه فيه؛ لكي تتمكن الولايات المتحدة من دراسة إمكانية القيام بعملية الحجز الخاصة بها؛
3. تفسيراً لأي علاقة بين المشتبه فيهم وأي شركة تكون الأصول مسجلة باسمها؛

4. تحديدا لأي مذكرة حجز صادرة عن إحدى المحاكم في الدولة مقدمة الطلب؛ و
5. تحديدا لأية أحكام نهائية بالحجز يتم الحصول عليها من الدولة مقدمة الطلب إضافة إلى سجل الإجراءات المتبعة في إصدار تلك الأحكام.

أمثلة على تعاون الولايات المتحدة في استعادة عائدات الفساد

- صادرت الولايات المتحدة وأعدت إلى البيرو عائدات فساد تقدر قيمتها بأكثر من 20 مليون دولار أمريكي تم الربط بينها وبين أنشطة إجرامية قام بها الرئيس السابق للمخابرات البيروفية فلاديميرو مونتيسينوس وشركاؤه. وقد أدت الجهود المشتركة لسلطات تنفيذ القانون البيروفية والأمريكية ووكالات أخرى إلى جعل شركاء مونتيسينوس يعيدون طواعية ما قيمته ملايين إضافية من الدولارات من عائدات الفساد إلى حكومة البيرو.
- صادرت الولايات المتحدة وأعدت إلى إيطاليا أكثر من 117 مليون دولار كانت تشكل عائدات الفساد في الجهاز القضائي.
- نتيجة للتعاون الوثيق في التحقيقات تمكنت الولايات المتحدة من مصادرة وإعادة أكثر من 2.7 مليون دولار إلى نيكاراغوا لها علاقة بالأنشطة الإجرامية لبيرون جيريز وزير الضرائب والجمارك سابقا في نيكاراغوا.

III. التخلص من الأصول أو إعادتها

تستطيع الولايات المتحدة التخلص من الأصول المصادرة أو إعادتها من خلال طريقتين. الطريقة الأولى هي سلطة قانونية "للتشارك" في الأصول المصادرة مع حكومة أجنبية شاركت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في التحقيق الذي أدى إلى المصادرة. ويجب أن يكون هناك اتفاق بين الحكومات من أجل "مشاطرة" الأصول المصادرة مع دولة أخرى. لا يجوز سوى لوزير العدل أو وزير المالية أو الأشخاص المكلفين الموافقة على تحويل الأصول، ويجب أن توافق وزارة الخارجية على ذلك. يتمتع الكونغرس الأمريكي بسلطة الاعتراض على تحويل الأصول بموجب ظروف محدودة. الطريقة الثانية هي أن وزير العدل يتمتع بالسلطة التنظيمية "لتحويل" الأصول المصادرة إلى ضحايا النشاط الإجرامي المحدد (مثل النشاط الإجرامي الذي تمت المصادرة بسببه). يتعين على المدعين المطالبين باستعادة الأصول من خلال هذه الطريقة تقديم التماس بالاستعادة إلى قسم مصادرة الأصول ومكافحة غسل الأموال. بموجب الإجراءات التنظيمية يحق للأشخاص الأجانب والكيانات أو الحكومات الأجنبية تقديم التماسات بالاستعادة تطالب بأخذ ادعائهم بعين الاعتبار. يمكن العثور على استمارة طلب الاستعادة على الموقع الإلكتروني التالي: www.justice.gov/afmls/pdf/28cft9.pdf. يتمتع مدير مكتب مصادرة الأصول ومكافحة غسل الأموال بالسلطة التقديرية "لتحويل" الأصول المصادرة إلى الضحايا.

”لن نتمكن إلا من خلال استجابة دولية وتعاونية حقيقية فحسب من تحقيق النجاح في استعادة عائدات الفساد. تتطلب عمليات استعادة الأصول تكريس المحققين والمدعين العامين وخبرتهم في كل من الدولة التي كانت ضحية للفساد والدول التي تم فيها إخفاء عائدات الفساد“

وزير العدل الأمريكي إريك هولدر
المنتدى العالمي الرابع، الدوحة، نوفمبر 2009.

وزارة العدل الأمريكية، إدارة الشؤون الجنائية، قسم مصادرة الأصول ومكافحة غسل الأموال

ليندا سامويل – Linda.Samuel@usdoj.gov

دانيال إتش كلامان – Daniel.Claman@usdoj.gov

kleptocracy@usdoj.gov

هاتف: +1-202-514-1263

وزارة العدل الأمريكية، إدارة الشؤون الجنائية، مكتب الشؤون الدولية

بما أن مكتب الشؤون الدولية منظم على شكل فرق بحسب التوزيع الجغرافي للدول وليس بحسب المواضيع، الرجاء الاتصال برقم الهاتف الرئيسي لمكتب الشؤون الدولية وطلب الحديث مع المحامي المسؤول عن بلدك.

هاتف: +1-202-514-0000

تم إنتاج هذا الدليل من قبل وزارتي العدل والخارجية الأمريكيتين. للمزيد من المعلومات حول المبادرات الدولية لمكافحة الفساد التي تقوم بها وزارة الخارجية، الرجاء الإتصال بروبرت لافونثال على البريد الإلكتروني

LevanthalR@state.gov